

العلاقة بين الدال والمدلول بين أطروحات الحداثيين، وتأصيل المفسرين

مغربي محمد رضا

جامعة بلعباس

الملخص:

في خضم الجدل القائم اليوم حول قضايا الحداثة الغربية، وما لها من جذور معرفية في حضارات سابقة، نود في هذه السطور تجسيد هذا المعطى من خلال معالجتنا لقضية الدال والمدلول عند علماء اللغة الحداثيين، وكيف كان لها امتدادا تاريخيا/ معرفيا، عند علماء التفسير الأوائل.
الكلمات المفتاحية: الدال؛ المدلول؛ الحداثة.

ومن هذا المنطلق سوف يسير البحث على الشكل الآتي:

العلاقة بين الدال والمدلول عند اللغويين الحداثيين

1- فردناند دوسوسير

2- أوجدن وريتشارز

3- بيرس

العلاقة بين الدال (الإسم) والمدلول (المسمى) عند المفسرين

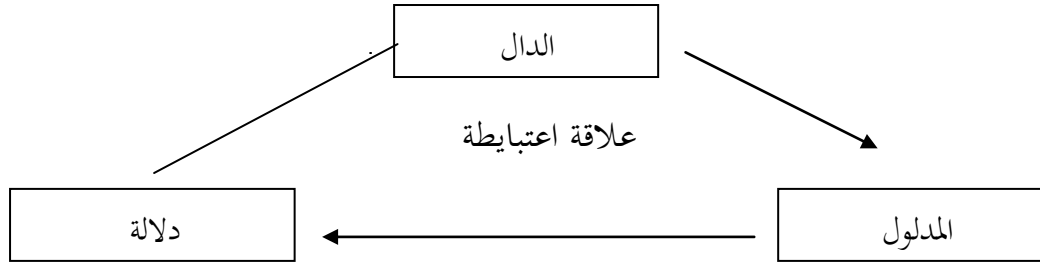
1- أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي البصري

2- أبو عبد الله محمد. الملقب بفخر الدين الرازي

3- محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي

العلاقة بين الدال والمدلول عند اللغويين الحداثيين:

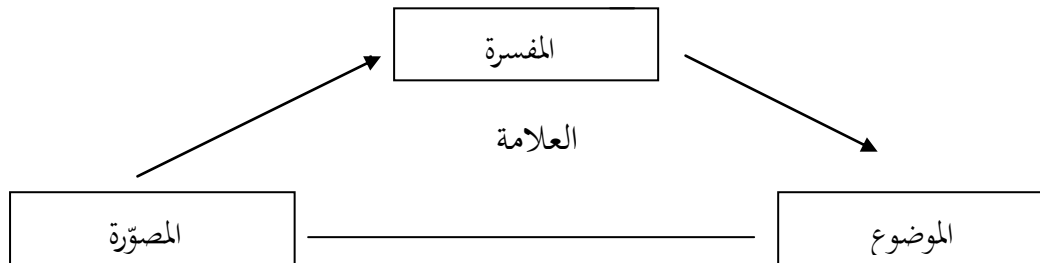
تحتل العلاقة بين الدال والمدلول حيزا معتبرا في الدراسات اللغوية واللسانية الحديثة، بدءا من العالم اللغوي الشهير سوسير الذي أولى هذا الجانب اهتماما بالغاً في نظريته المسماة باللسانيات الآنية، حيث افترض مثلثا ذو ثلاثة أضلاع، تتأرجح فيه العلاقة بين الدال والمدلول لتشكّل دلالة اعتباطية.⁽¹⁾



وضرب لذلك مثلاً ظل يردد الأتباع ومن استوهم هذه النظرية من بعده، وهو عند قولك شجرة فإن هذه الحروف (ش-ج-ر-ة) لا تمت بأي صلة إلى تلك الصورة المألوفة للشجرة، ومن هذا المنطلق عمّ سوسير هذا المثال على كل علاقة بين دال ومدلول في الجانب اللساني وقال باعتباطية العلاقة بينهما.⁽²⁾ حاول أوجدن وريتشارز (تلميذا سوسير) استدراك طبيعة هذه العلاقة ليضيفا إلى مثلث أستاذهم مصطلح "المرجع"، وقالوا بأن اعتباطية العلاقة بين الدال والمدلول تكمن في المرجع المشار إليه من طبيعة هذه العلاقة، لأن التسليم بفكرة الاعتباطية كما جاء بها سوسير تؤدي إلى انفصام حقيقي بين الدوال ومدلولاتها، وبالتالي تتعسر العملية الإتصالية بين الأفراد، فتصبح الدوال رهن اجتهادات فردية في مدى تمثيلها للمدلول المناسب للفرد المتكلم. - فيأتي أفراد ويقولون نحن نريد أن نأتي لمدلول الشجرة بدال آخر غير هذه الحروف (ش-ج-ر-ة) ويقومون باستبدالها بحروف أخرى، وهلم جرا. -

هذه الفكرة قادت سوسير إلى التنبؤ بعلم أشمل من اللسانيات يضمن بدائل دلالية (دوال) تحل محل الدال اللساني باعتباره أصبح لا يمثل الدلالة المباشرة للمدلول. هذا العلم هو السميولوجيا الذي يتيح للفرد أن يعبر عن المدلول بدوال متعددة ك: الصورة، الرمز، الأيقونة، الإشارة... الخ

وأخذ هذا الاتجاه يتبلور بالفعل مع العالم اللغوي الأمريكي بيرس حين دعا هو الآخر إلى مثلث سميوطيقي يحيلك إلى العلاقة القائمة بين المصورة والموضوع عن طريق تحديد ماهية العلامة.



والعلاقة بين المصورة (الدال)، والموضوع (المدلول) في النظام السميوطيقي لا تتعدى ثلاثة أنواع:⁽³⁾

1- العلامة الأيقونية ، أو الصورية: وتكون فيها العلاقة بين المصورة والموضوع، صورة متطابقة. مثل أثر حوافر الخيل علامة على وجود الخيل ذاتها. أو أيقونات قانون المرور فإن جلها علامات تحاكي المدلول في الشكل والصورة.

2- العلامة الإشارية: في هذه الحالة تكون العلاقة بين المصورة، والموضوع علاقة سببية، ذات بعد منطقي. فعند رؤيتنا للدخان (المصورة) فإن الموضوع حتما هو النار.

3- العلامة الرمزية: هنا تكون العلاقة بين المصورة والموضوع غير معللة، فهي تخضع للعرف والعادات، فالحمامة البيضاء على سبيل المثال ترمز إلى السلام والوئام. وكذلك الحال بالنسبة لأوسمة- علامات-الرتب في النظام العسكري، تبقى خاضعة لرمزية كل جيش تبعا لثقافته القتالية وهويته الشعبية.

ثم استقرت العلاقة بين الدال والمدلول، في الغرب عند نظرية اصطلاح عليها ب : الإشارية، أو التصويرية. ومغزى هذه النظرية، أن معنى الكلمة/ الدال هو إشارتها إلى شئ غير نفسها، وهذا الشئ يتمثل في العلاقة بين التعبير وما يشير إليه. بحيث يكون ذلك الدال موضوعا للدلالة على فكرة ما، أو تصور ذهني متعارف عليه لدى جماعة من المتكلمين.⁽⁴⁾

تعتبر هذه الأطروحات الجديدة منعطفا تاريخيا في التعامل مع طبيعة العلاقة بين الدال والمدلول، لأنها قدّمت معطى حدائلي يلج صلب هذه العلاقة، ولا يكفي بالدراسات التاريخية المقارنة، كما كان الحال مع الدراسات التقليدية. بل يحاول تحليل العلاقة من داخلها، مستعينا بعلوم المنطق والرياضيات وعلوم طبيعية أخرى.

لكن السؤال الذي يطرح نفسه، هل أنشأت هذه الأطروحات نفسها بنفسها؟ أم أن لها امتدادا في تاريخ الفكر واللغة. وهل من باب الأمانة العلمية أننا عندما نقدّم نظرية ما؛ لا نشير إلى جهود سبقت لتأسيسها؟ ولو كملاحظات عابرة.

فمن البديهي أن كل شئ في هذا الوجود إلا وله امتداد تاريخي ساهم في بلورته على الشكل الذي هو عليه الآن، فكيف إذا قدمنا إلى العلوم الإنسانية التي هي عبارة عن ميدان التحم فيه التاريخ والإنسان واللغة، كل يؤثر ويتأثر.

وعلى هذا الأساس حاولنا إيجاد وشائج معرفية تتقاطع مع الأطروحات التي قدّمنا لها آنفا، مما جاد به أجدادنا في علم التفسير. ونحن عندما نقول هناك تقاطع معرفي، لا نعني بذلك أن النظرية التي تقدم بها دوسوسير وأتباعه، هي نفسها التي نريد الإشارة إليها عند المفسرين، بل حسبنا من هذا إشارات وإرهاصات فكرية تتم عن وعي مسبق بمغزى نظرية سوسير. لأن ثقافة الأولين اتّسمت بالشمول الموسوعية في تناول قضايا الفكر واللغة. فلم يكن همّهم التنظير والتفعيد بقدر ما شغل هذا العامل

هاجس الحداثيين الذي اصطبغت به آراؤهم ونتائجهم الفكري، بحكم العلمنة - من العلمية- التي طغت على مناهجهم في شتى الميادين.⁽⁵⁾

العلاقة بين الدال (الإسم) والمدلول (المسمى) عند المفسرين

غالبا ما ارتبطت العلاقة بين الدال والمدلول في التراث النقدي العربي بقضية اللفظ والمعنى، وعقدت العلاقة بينهما في مستوى التمثيل الخطابي، يعني من هو الأجدر لتمثيل خطاب المتكلم أهو اللفظ، وما يحويه من قوة سبك وجودة نسج. أم هو المعنى وما يتضمنه من قوة تأثير على العقل والنفس معا. فراح النقاد ينتصرون للفظ تارة وللمعنى تارة أخرى. سالكين في ذلك منهجا نقديا أقرب إلى الأدب والبلاغة. منه إلى الجدل والفلسفة.

إلا أن تناول هذه القضية لم يكن بنفس الصورة عند المفسرين، خصوصا أصحاب النزعة التأويلية منهم. فتناولوا علاقة الإسم بالمسمى بآلية علمية تنأى بنفسها عن الهدف التواصلية، كما كان الحال في النقد الأدبي، وتهتم بمدى تمثيل الإسم كلفظ أو ككلمة، المسمى كمعنى متجرد في الذهن. وخير نموذج استوقفنا لتقديم هذه القضية هو تفسير آية البسملة وتحديد "الظرف مقرون بمعلقه"؛ لفظ الجلالة "بسم الله". عند كل من الشيخ: أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي البصري والشيخ: أبو عبد الله محمد. الملقب بفخر الدين الرازي. والشيخ: محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي رحمة الله عليهم جميعا.

نورد في البداية نصا لكل شيخ، ثم نعقب عليه (شرحا أو توضيحا، أو شيء من هذا القبيل)
الشيخ: أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي البصري (364-450هـ 974-1058م)

النص:⁽⁶⁾

الاسم: كلمة تدل على المسمى دلالة إشارة، والصفة كلمة تدل على الموصوف دلالة إفادة، فإن جعلت الصفة اسماً، دلت على الأمرين : على الإشارة والإفادة .
وزعم قوم أن الاسم ذات المسمى، واللفظ هو التسمية... وهذا فاسد، لأنه لو كان أسماء الذوات هي الذوات، لكان أسماء الأفعال هي الأفعال، وهذا ممتنع في الأفعال فامتنع في الذوات _ انتهى كلامه رحمه الله _.

يقودنا الشيخ في هذا النص ببراعة عالم فطن وسلاسة مجادل حذق إلى أمر في غاية الأهمية، وهو تحديد دور كل من الإسم والصفة في عملية الدلالة على الذوات، فإن وُجد للذات اسم فهو يشير إليها على أنها ذات مسماة بهذا الإسم فقط. أما الصفة فهي بالنسبة للذات دلالة تفيد تعريف الموصوف بهذه الصفة. فعند قولك "الرحيم" أفدت بأن الذات الموسومة بهذه الصفة رحيمة في ذاتها راحمة لعبادها

(بالنسبة لله) ثم يشرع الشيخ الماوردي في تبیین أن العلاقة القائمة بين الإسم/ الدال، والمسمى/ المدلول هي علاقة اعتباطية، وذلك من قوله "وزعم قوم، إلى آخر النص"

الشيخ في هذا الشطر من النص، في موطن الرد على قوم زعموا أن الإسم ذات المسمى، واللفظ هو التسمية - يعني أن العلاقة بين الدال والمدلول متماثلة - فقال بأن هذا فاسد واحتج بمثال من النحو هو محل اتفاق بين كل من له دراية باللغة العربية، وهو أن اسم الفعل ليس هو الفعل فتقول "صه" وهو اسم فعل مراد منه السكوت، وشتان بين فعل السكوت الذي هو حركة يقوم بها المتكلم، وبين هذا الإسم الذي هو مكون من حروف هجائية لا علاقة لها بالحركة الفيزيولوجية التي يقوم بها المتكلم عند سكوته.

فإذا تأكدنا أن هذه المماثلة ممتنعة في أسماء الأفعال، فمن باب أولى امتناعها في الأسماء. لأن الفعل في العربية عليه مدار الكلام لاقتترانه بالزمن وبالإسناد. ولكون الفعل قريب من المصدر، بل إن أهل النحو يعدون المصدر والفعل مادة واحدة، لأن كلاهما حدث وكلاهما مقترن بزمان ما.⁽⁷⁾

وهذه القاعدة التي احتج بها تقوي موقفه الأول وهو أن الإسم هو كلمة تدل على المسمى/ الذات، دلالة إشارة. فنلمس مما ذكرنا أن الشيخ أدرك أن العلاقة بين الدال/ الإسم، والمدلول/ المسمى. قائمة على الإعتباطية وعدم التماثل. وهو في حكمه هذا سبق دوسوسير بحوالي تسعة قرون من الزمن! فاعتبروا يا أولي النهى.

الشيخ: فخر الدين الرازي (544- 606 هـ - 1150 - 1210م)

النص: ⁽⁸⁾ (نقلا من تفسير الحافظ ابن كثير الدمشقي)

والمختار عندنا أن الإسم غير المسمى ...، ثم نقول إن كان المراد بالإسم هذا اللفظ الذي هو أصوات متقطعة وحروف مؤلفة، فالعلم الضروري حاصل أنه غير المسمى، وإن كان المراد بالإسم ذات المسمى، فهذا يكون من باب إيضاح الواضحات وهو عبث، فثبت أن الخوض في هذا البحث على جميع التقديرات يجري مجرى العبث.

ثم شرع يستدل على مغايرة الإسم للمسمى بأنه قد يكون الإسم موجودا والمسمى مفقودا؛ كلفظة المعدوم، وبأنه قد يكون للشيء أسماء متعددة؛ كالمترادفة، وقد يكون الإسم واحدا والمسميات متعددة؛ كالمشترك وذلك دال على تغاير الإسم والمسمى أيضا، فالاسم لفظ وهو عرض والمسمى قد يكون ذاتا ممكنة أو واجبة بذاتها، وأيضا فلفظ النار والثلج لو كان هو المسمى لوجد الالفاظ بذلك حر النار أو برد الثلج ونحو ذلك، ولا يقوله عاقل، وأيضا فقد قال الله تعالى (وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا) «الأعراف 108» وقال النبي صلى الله عليه وسلم (إن لله تسعة وتسعين اسما)، فهذه أسماء كثيرة والمسمى واحد وهو الله تعالى، وأيضا فقوله (وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ) أضافها إليه كما قال (فَسَبِّحْ بِاسْمِ رَبِّكَ الْعَظِيمِ) «الواقعة 96». ونحو ذلك، فالإضافة

تقتضي المغايرة وقوله تعالى (فادعوه بها) أي فادعوا الله بأسمائه، وذلك دليل على أنها غيره. والله أعلم.) _ انتهى كلامه رحمه الله. _

في بداية النص يؤكد الرازي أن الإسم ليس المسمى، سواء عينا بالإسم اللفظ (حروف متقطعة) أو ذات المسمى وهذا يقع غالبا مع أسماء العاقل. بعدها ينتقل الشيخ كعادته إلى التفصيل في هذه العلاقة، فيذكر أنواعا متعددة تتميز بها علاقة الإسم بالمسمى.

1- قد يكون الإسم موجودا والمسمى مفقودا: كلفظة "المعدوم" فهذا الإسم يطلق على مسمى معدوم، غير موجود أصلا.

2- قد يكون للشيء أسماء متعددة: ففي هذه الحالة نلغي أسماء متعددة لمسمى واحد وهو ما يطلق في البلاغة بالترادف. فيوم القيامة له أسماء عديدة تدل كلها على ذات اليوم الذي يفصل الله فيه بين الخلائق: الساعة، الحاقة، الطامة، الصاخة... إلخ

3- وقد يكون الإسم واحدا والمسميات متعددة: وهنا يعني المسمى الذي له أسماء متشابهة في المباني، وهو ما يطلق عليه بالمشترك اللفظي، مثل قولك "عين" فإنك تقصد بها حاسة الإنسان التي يبصر بها. وقد تعني منبع الماء، كما تدل كذلك على مصدر الشيء وكنهه... إلخ

بعد هذه الحومة التي قام بها الشيخ، والتي أبان من خلالها على زبئية العلاقة بين الإسم بالمسمى، يحاول الولوج إلى صلب هذه العلاقة -التي حكم عليها مسبقا أنها غير متماثلة/ إعتباطية بالمفهوم الحدائي- ليضرب مثلا منطقيا صرفا، تُقرع منه الآذان وتذعن له العقول، لشدة وضوحه وبينونته. فيقول: "لفظ النار والثلج لو كان هو المسمى لوجد الالفاظ بذلك حر النار أو برد الثلج ونحو ذلك، وهذا لا يقوله عاقل". ثم ينتقل الشيخ إلى دليل نحوي مستدلا بالآيتين الكريميتين "وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا" وقوله سبحانه "فَسَبِّحْ بِاسْمِ رَبِّكَ الْعَظِيمِ" إن الضمير المنفصل في فعل الأمر -فادعوه- عائد على الله، وشبه الجملة -"بها" متعلقة بادعو-⁽⁸⁾ أي فادعوا الله بأسمائه، وذلك دليل على أنها غيره. أما في آية الواقعة فإن الإسم مضاف إلى الرب، ومن معاني الإضافة في البلاغة أنها تقتضي المغايرة.

فنص الرازي الذي أورده ابن كثير في تفسيره، يحتوي على منهجية قائمة بذاتها، في تصور العلاقة بين الدال والمدلول، ويسوقك سوفا إلى التسليم بأن العلاقة بين الإسم والمسمى (الدال، والمدلول) متغايرة/ إعتباطية، في حين نجد مفسرا آخر هو أقل اندفاعا نحو القول بالإعتباطية بين الإسم والمسمى. - خصوصا إذا تعلق الأمر بلفظ الجلالة ودلالته على ذات الله- ألا وهو العالم الأندلسي الجليل "أبو حيان الأندلسي"

الشيخ: محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي (654- 745 هـ، 1256 - 1344 م).
النص: (9)

ومن غريب ما قيل في الله أنه صفة وليس اسم ذات، لأن اسم الذات يعرف به المسمى، والله تعالى لا يدرك حسا ولا بديهة، ولا تعرف ذاته باسمه، بل إنما يعرف بصفاته، فجعله اسما للذات لا فائدة في ذلك. وكان العلم قائما مقام الإشارة، وهي ممتنعة في حق الله تعالى، وحذفت الألف الأخيرة من الله لئلا يشكل بخط الاله اسم الفاعل من لها يلهو، وقيل طرحت تخفيفا، وقيل هي لغة فاستعملت في الخط.

والاسم هو اللفظ الدال بالوضع على موجود في العيان، إن كان محسوسا، وفي الأذهان، إن كان معقولا من غير تعرض بينيته للزمان، ومدلوله هو المسمى، ولذلك قال سيويه: (فالكل اسم وفعل وحرف)... فقد اتضحت المباينة بين الاسم والمسمى... فإذا أسندت حكما إلى اسم، فتارة يكون إسناده إليه حقيقة، نحو: زيد اسم ابنك، وتارة لا يصح الإسناد إليه إلا مجازا، وهو أن تطلق الاسم وتريد به مدلوله وهو المسمى، نحو قوله تعالى: تَبَارَكَ اسْمُ رَبِّكَ ذِي الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ «الرحمن 78»، وَسَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى «الأعلى 01»، وما تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا أَسْمَاءً سَمَّيْتُمُوهَا أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ «يوسف 40».

والعجب من اختلاف الناس، هل الاسم هو عين المسمى أو غيره، وقد صنف في ذلك الغزالي، وابن السيد، والسهيلي وغيرهم، وذكروا احتجاج كل من القولين، وأطالوا في ذلك. وقد تأول السهيلي، رحمه الله، قوله تعالى: "سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ" بأنه أقحم الاسم تنبيها على أن المعنى سبح ربك، واذكر ربك بقلبك ولسانك حتى لا يخلو الذكر والتسبيح من اللفظ باللسان، لأن الذكر بالقلب متعلقه المسمى المدلول عليه بالاسم، والذكر باللسان متعلقه اللفظ. وقوله تعالى: "ما تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا أَسْمَاءً" بأنها أسماء كاذبة غير واقعة على حقيقة، فكأنهم لم يعبدوا إلا الأسماء التي اخترعوها، وهذا من المجاز البديع. _ انتهى كلامه رحمه الله _

يستغرب الشيخ أبو حيان في مستهل كلامه، ما قيل في لفظ الجلالة "الله" أنه صفة وليس اسم ذات، لأن اسم الذات دلالة عن المسمى، وهذا ممتنع في حق ذات الله لكونها منزهة عن الإدراك حسا ومعنى. بعد عرض هذا الرأي يحاول الشيخ الرد عليه من وجهين: أولا تحديد ماهية الإسم والمسمى، ثم تحديد طبيعة العلاقة بينهما.

1- ماهية الإسم والمسمى:

"الإسم هو اللفظ الدال بالوضع على موجود في العيان، إن كان محسوسا، وفي الأذهان إن كان معقولا، من غير تعرض بينيته للزمان"

يشير هذا التعريف أن الإسم وُضع للدلالة على الموجودات الحسية والمعنوية. دون تقييده بزمان معين، لأن الزمن خاصية للفعل. ومدلول هذه الأسماء هو المسمى.

2- طبيعة العلاقة بين الاسم والمسمى:

العامل الأساس الذي يحدد العلاقة بين الإسم والمسمى عند أبي حيان الأندلسي، هو الإسناد. فإذا أسندت حكماً إلى اسم، فتارة يكون إسناده إليه حقيقة، نحو: زيد اسم ابنك، وتارة لا يصح الإسناد إليه إلا مجازاً، وهو أن تطلق الاسم وتريد به مدلوله وهو المسمى، نحو قوله تعالى: "تَبَارَكَ اسْمُ رَبِّكَ ذِي الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ" فالتبارك هنا هو الله يعني ذاته المنزهة، فذكر الإسم وأريد به المسمى. وكذلك في قوله تعالى: "سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى" والمقصود هنا سبح ربك، وأما في قوله تعالى: "وَمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا أَسْمَاءً سَمَّيْتُمُوهَا أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ" (3). المقصود بالأسماء هنا الآلهة الباطلة التي عبدوها من دون الله. وهذا كله ضرب من المجاز البديع كما ذكر أبو حيان.

فمما يمكن فهمه من نص أبي حيان أن الإسم هو المسمى، لكون الإسم وضع للدلالة على المسمى حقيقة، - هذا هو الأصل في العلاقة بين الإسم والمسمى - أما إن وجدنا تعابير من كلام العرب أو من القرآن الكريم تحيد عن هذا الأصل، كما في قوله تعالى (سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ) لأن الفعل في هذه الجملة واقع على الإسم وليس على الرب، إذا فالرب والإسم شيان متغايران (العلاقة بينهما اعتبارية) فإن أبا حيان يلجأ في هذه الحالة إلى التأويل. لأن المجاز هو الذي لعب دوره في هذه الجملة على حد وصفه.

نلاحظ مما ذكرنا آنفاً أن كل واحد من المشايخ يحاول تعليل العلاقة بين الإسم والمسمى، انطلاقاً من خلفيته الفكرية، فالماوردي والرازي، يسلكان مسلك المعتزلة في التأويل خصوصاً إذا تعلق الأمر بأسماء الله، فهم يؤكدون أنها ليست أسماء ذات، لأن ذات الله مجهولة، وإذا قلت بأن الإسم هو المسمى فكأنك تقع في تجسيد أو تشبيه هذه الذات - وهذا كفر بإجماع العلماء - فقاموا بتعطيل العلاقة بين الإسم والمسمى (اعتبارية) ضناً منهم أنهم يحسنون صنعا.

أما أبو حيان الأندلسي فهو أقرب إلى منهج الأشاعرة في التأويل، الذين غالباً ما يلجؤون إلى المجاز في التعامل مع آيات الأسماء والصفات. وهذا ضرب آخر من تعطيل العلاقة بين الإسم ومسماه. إلا أن عقيدة السلف - أهل السنة والجماعة - في مثل هذه القضية ظاهرة المعالم بينة السرائر لا يحيد عنها إلا معاند مكابر، أو جاهل متعالم.

وهذه العقيدة مقرونة بقوله تعالى: {لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ} إذ أن هذه الآية أصل في عقيدة أهل السنة في الأسماء والصفات، لتضمنها الإثبات مع التنزيه، فاسم السميع يدل حقيقة على مدلول السماع، لكن ليس كسماع المخلوق، وهكذا دواليك مع جميع الأسماء والصفات. ومما يؤثر عن إمام دار الهجرة "مالك بن أنس" قوله في آيات الأسماء والصفات "أمروها كما جاءت".

نعود الآن إلى موضوعنا ونقول، هذه إذا بعض آراء مفسرينا الأوائل استقيناها من أسفارهم، تدل دلالة واضحة على وعي معرفي ومنهجي، بمدى علاقة الاسم بالمسمى، وتكاد أطروحات الحداثيين كما أشرنا إلى بعضها سلفاً، تكون عالية على ما جاء به علماؤنا من حيث الرؤية والموقف.

ومما يتأسف منه في عصرنا هذا، هو تدجيل الرؤية الحداثية بهالة من الإكبار والقداسة، عند جل المهتمين بالدراسات اللغوية في الوطن العربي. وتغافلهم - إن لم نقل تجاهلهم - عن تراثهم الزاخر بشتى أنواع العلوم والمعرفة. الذي هو بانتظار من يمسح الغبار عمّا درس من مخطوطاته.

ونحن بهذه المداخلة لا ننفي جهوداً معتبرة قام بها الحداثيون الغربيون في مجال الدراسات اللغوية، لكنها تبقى خاضعة لنتائج فكري وحضاري بعيد كل البعد عن قيمنا وثوابتنا الحضارية.

الهوامش:

- 1- إبراهيم خليل، في اللسانيات ونحو النص، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن 1427_2007. ص20
- 2- فردنان دوسوسير، محاضرات في الألسنية العامة، تر/ يوسف غازي - مجيد النصر، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر 1986. ينظر: ص150
- 3- عبد الله إبراهيم، مدخل إلى المناهج النقدية الحديثة - السميائية - ط1 المركز الثقافي العربي، المغرب 1990. ينظر: ص80.
- 4- ينظر: أحمد مختار عمر، علم الدلالة ط7، عالم الكتب، القاهرة 1430هـ - 2009م. ص55.
- 5- ينظر: عبد الوهاب المسيري، دراسات معرفية في الحداثة الغربية، ط1، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة 1427_2006. ص58.
- 6- الماوردي البصري (أبو الحسن علي بن محمد)، دار الكتب العلمية - بيروت / لبنان (د- ت) تحقيق: السيد ابن عبد المقصود بن عبد الرحيم ص48.
- 7- عبد الهادي الفضلي، دراسات في الفعل، ط1، دار القلم بيروت - لبنان، ينظر: ص38.
- 8- ابن كثير الدمشقي، (أبو الفداء)، تفسير القرآن العظيم - دار الفكر بيروت 1401. ج1، ص19-20.
- 9- لمن أراد الإضطلاع ينظر: محيي الدين الدرويش، إعراب القرآن وبيانه. دار اليمامة، ودار ابن كثير دمشق - بيروت ط7، 1460-1999. ج3/ص81.
- 10- أبو حيان الأندلسي (محمد بن يوسف) تفسير البحر المحيط (نسخة محققة) دار الفكر. بيروت 1420هـ تحقيق: صدقي محمد جميل (ج1/ ص28-30)